

الفعل المضارع بين الإعراب والبناء

م. م - ماهر صالح كاظم

قسم اللغة العربية / لغة مديرية تربية ديالى

The present tense verb between parsing and construction

Preparation M . M - Maher Saleh Kazem

Department of Arabic Language/Language

Diyala Education Directorate

khdjdhjddjdbiii88@gmail.com

المخلص

يعد الفعل المضارع من مواضيع النحو الأساسية التي لابد لدارس العربية وللمبتدئين في دراسة العربية من غير الاختصاص من الإلمام به ومعرفة ما يتعلق به من إعراباً وبناء وتوكيد وعلامة الرفع والبناء ومتى يعرب؟ ومتى يبني؟ وعلامات إعرابه وعلامات بنائه فيما لو بُني وهو موضوع دراستنا الذي سيكون المحور الأساس في هذه الدراسة إذ أن الفعل المضارع من الأفعال التي يثار حولها تساؤلات كثيرة لأنه يتأرجح بين الإعراب والبناء وكتب عنه الكثير فهو لم يسقر على الإعراب اذي من خواص الاسماء ولا على البناء الذي هو من خواص الأفعال فيخرج عن أصله الذي هو البناء إلى الإعراب ويعود إليه متى ما سنحت الفرصة على ذلك وهو ما سيكون موضوع دراستنا في هذا البحث وسنتناول فيه التعريف بهذا الفعل ومتى يكون معرباً ومتى يكون مبنيّاً والسبب في إعرابه وبائه وعلامات كل من إعرابه وبائه ومتى يعرب وجوباً وجوازاً ومتى يُبنى وحكم ذلك البناء وحكم اتصاله بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون الإناث وأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الفعل. الكلمات المفتاحية : الفعل - المضارع الإعراب - البناء - نون التوكيد - نون الإناث .

Summary

The present tense verb is one of the basic grammar topics that the Arabic student and+ beginners in studying Arabic without specialization must be familiar with and know what is related to it in terms of parsing, construction, emphasis, nominative and construction, and when is it parsed? When will it be built? And the signs of its parsing and the Based on that, which will be the subject of our study in this research, we will discuss in it the definition of this verb, when it is inflected, when it is built, the cursing in its inflection and its declension, the signs of both its inflection and construction, when it is obligatory and permissible to inflect, and when it is built, the ruling on that construction, the ruling on its connection with the heavy and light affirmative nuns, the female noun, and the most important. The results we reached through our study of this act. Keywords: verb - present tense parsing - construction - noun of emphasis - noun of females

المبحث الأول

المطلب الأول التعريف بالفعل المضارع

لمصطلح المضارعة دلالات كثيرة مختلفة وردت هذه الدلالات في المعاجم اللغوية القديمة بيد أن الذي يعنينا في دراستنا هذه هي ما يتصل من هذه الدلالات بالفعل المضارع فقد ذكر ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) إن الضاد والراء والعين أصل صحيح يدل على لين في الشيء فأما المضارعة فهي التشابه بين الشئيين فبعض أهل يرى فيه أنه مشتق من الضرع كأنهما ارتضعا من ضرع واحد: (ابن فارس : ٣٩٥) وذهب الزبيدي على أبعد من ذلك فهو يرى أنه يدل على المبالغة في المشابهة إذ قال : ((ضارعه مضارعة شابهه كأنه مثله أو شبيهه وتقول بينهما مرضعة الكأس ومضارعة الأجناس وهو من الضرع كما في الأساس)) (الزبيدي ، ١٩٨٤ : ٢١ / ٤١٢) وقد حمل النحويون هذا التعريف اللغوي وأطلقوه على

الفعل المضارع وفصل أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) هذا التعريف اللغوي الذي يدل على المشابهة وذكر أن الفعل المضارع سمي مضارعاً لأنه ضارع الاسم أي شابهه والمضارعة تعني المشابهة ومن أجل ذلك سمي الضرع ضرعاً لأنه يشبه أخاه (أبو البركات ، ١٩٩٩ : ٤٨) وبين ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) معنى المضارعة بأنه مشتق من تقابل السخلين على ضرع الشاه عند الرضاع فيقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحدٍ منهما بحلمةٍ من الضرع ومنها أطلقوا على كل متشابهين اسم متضارعين فكان اشتقاق النحاة لهذا المصطلح هو من الضرع وليس من الرضاعة ومنها جاءت تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم لأنه ضارع الاسم في بعض الخصائص والصفات (ابن يعيش : ٧ / ٦) وقيل سُمي الضرع ضرعاً لأنه يشبه أخاه في الشكل والصورة وفي كل شيء ويؤدي نفس وظيفة أخاه (آل محسن ، ١٩٨٩ : ٤٣) ولما كان الاسم معرباً فقد حُمِل الفعل المضارع عليه لأنه يشبهه وأوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم كثيرة منها أن يكون الفعل شائعاً غير مخصص فيتخصص وهذه الصفة من صفات الاسم فنقول (رجل) وهو اسم شائع غير مخصص فإذا أدخلت عليه الألف واللام نقول (الرجل) فحينئذٍ يصبح مخصصاً وكذا الفعل المضارع ألا تراك تقول : (يذهب) فيصلح هنا للحال والاستقبال فإذا أدخلت (السين) و (سوف) عليه فقلت : سوف أذهب أو سأذهب تخصص فدل على الاستقبال. ووجه الشبه الثاني : أن الفعل المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهناك أسماء مشتركة المعاني أيضاً كالعين فهي تدل على العين الباصرة وعين الماء وغيرها من المعاني والشبه الثالث بينهما هو أن عدد حروف وسكنات وحركات الفعل المضارع هي على نفس عدد حروف وسكنات وحركات الفعل المضارع هي على نفس عدد حروف وسكنات وحركات اسم الفاعل فهما على نفس الوزن نحو : (يضرب) اسم الفاعل منه (ضارب) فهما متساويان في جميع أحوالهما. ووجه الشبه الرابع بين الفعل المضارع والاسم أن الفعل المضارع يأتي صفة نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ) في الاسم وفي الفعل تقول : ((مررتُ برجلٍ يضربُ)). إذ حل الفعل المضارع (يضربُ) في الجملة الثانية محل اسم الفاعل في الجملة الأولى (ضاربُ) (أبو البركات ، ١٩٩٩ : ٤٩) والشبه الخامس بينهما هو دخول لام الابتداء على الاسم نحو (زيدٌ لخارجٍ) ودخولها على الاسم نحو (زيداً ليخرجُ) (الاستراباذي : ١ / ٥٤)

المطلب الثاني دلالات الفعل المضارع

إن أقدم تقسيم للأفعال من حيث الدلالة والزمن هو التقسيم المعروف والمشهور الذي جاء به سيبويه وقسم فيه الأفعال إلى ثلاثة أقسام بقوله : ((وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع)) (سيبويه ، ١٩٧٧ : ١١٤) وتوالت بعد ذلك تقسيمات النحاة وشروحهم حول دلالات الأفعال وأزمنتها وإن كانت هذه الشروحات والتقسيمات لم تخرج عن شرح سيبويه إلا بالنزول القليل فقسموا الأفعال من حيث دلالتها على الزمن على نوعين أحدهما ما يدل على الماضي والثاني ما يدل على الحال والاستقبال وهو المضارع وسنفضل القول في ذلك لا حقاً إذ قال الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) : ((أن الفعل على الحقيقة ضريان ... ماضٍ ومستقبل فالماضي ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان ولا خرج من العدم إلى الوجود والفعل الماضي ما انقضى وأتى عليه زمان لا أقل من ذلك زمان وجد فيه وزمان خُبر فيه عنه فأما فعل الحال فهو المتكون ف ي حال خطاب المتكلم فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيز الماضي والانقطاع ولا هو في حيز المستقبل الذي لم يأت وقته فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل)) (الزجاجي ، ١٩٧٩ : ٨٦) ويرى الزجاجي أن الفعل المضارع في حقيقته أو في الأصل بأنه مستقبل لأنه يكون أولاً لأن كل جزء من هذا الفعل خرج منه إلى الوجود أصبح في حيز الماضي ولهذا جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولنا : زيد يقومُ الآن أو يقومُ غداً ، وعبدالله يركبُ الآن ، ويركبُ غداً فإذا شئت أن تحيله إلى المستقبل أدخلت عليه السين وسوف فنقول : سيقوم زيدٌ وسوف يركبُ عبدالله فيصبح الفعل المضارع دالاً على الاستقبال دلالة خالصة ولا يحتمل إلا ذلك (الزجاجي ، ١٩٧٩ : ٨٧) وفسر السيرافي (٣٦٨هـ) قول سيبويه الذي مر ذكره بقوله : ((أعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يُقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يُقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي وأما الماضي فإنه يختص مثلاً واحداً والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان مثلاً واحداً إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال وهو سوف)) (السيرافي ، ٢٠١٢ : ١ / ٥٧ - ٨٥) وخلاصة ما ذهب إليه السيرافي في الكلام عن الأفعال ودلالاتها وأزمنتها في ضوء شرحه لكتاب سيبويه أن ((كل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمن بعد زمان حدوثه فهو فعل ماضٍ والفعل المستقبل هو الذي يُحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله فقد تحصل لنا الماضي والمستقبل وبقي قسم ثالث وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده ... وما هو كائن لم ينقطع)) (السيرافي ، ٢٠١٢ : ١ / ٥٧ - ٥٨). نستنتج مما ذكر من كلام سيبويه والسيرافي أنهما قسما الأفعال على ثلاثة أنواع وهي الماضي ، والحال ، والاستقبال ، والحال والاستقبال أطلق على تسميتهما معاً باسم المضارع إذ أن المضارع ما دل على الحال والاستقبال وهو ما أكدته ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) فنذكر أن المضارع ما دل على الحال والاستقبال وحسن معه (الآن) و(غداً) وكانت في أوله أحد الزوائد الأربع وهي الهمزة التي تُعطي للمتكلم وحده نحو (أقومُ أنا) والنون التي تُعطي للمتكلم ومعه غيره نحو (نحن نقومُ) أو الواحد المعظم نفسه تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ الحجر: ٩ والتاء التي تُعطي التأنيث والخطاب نحو : أنت تقومُ ، وهندُ تقومُ

والياء تُعطي الغيبة زيدٌ يقومُ (ابن عصفور ، ١٩٩٨ : ٢ / ٦٠) فضلاً عن إن ابن عصفور لم يذهب بعيداً عن التقسيم الذي ذكره سيبويه ومن جاء بعده من النحويين في تقسيمه للأفعال حسب دلالتها الزمنية فقال : ((تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال فإما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكروه ومنهم من أثبتته والمنكرون له على قسمين منهم من أنكروه وأنكر زمانه ومنهم من أنكروه وأثبت زمانه)) (ابن عصفور ، ١٩٩٨ : ١ / ٥٨) بعد إن عرض ابن عصفور هذا التفصيل عن أقسام الفعل عرف الأفعال بأنها : ((كنايةات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن فينبغي أن تكون ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ، ومضارع فالماضي ما وقع وانقطع وحَسُنَ معه أمس والمستقبل ما لم يقع وحَسُنَ معه غداً...)) (ابن عصفور ، ١٩٩٨ : ٢ / ٦٠) ولم يختلف النحويون المعاصرين مع من سبقهم من المتقدمين في دلالة الأفعال على الزمان إلا أنهم أضافوا مسألة البنية والتراكيب النحوية ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي إذ قال : ((الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغة وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة)) (السامرائي إبراهيم : ٢٤) ويعود الدكتور إبراهيم السامرائي ليؤكد على حقيقة ما قاله النحاة في تقسيم الفعل من حيث الدلالة الزمنية ودور البنية الصرفية في تحديد تلك الدلالة فيقول : ((على أننا يجب أن نُشير إشارة عامة إلى أن الفعل ثلاثة - ماضٍ وحال ، ومستقبل ، وأننا نستطيع أن نُقرر صيغة (فَعَلَ) وإن دلت دلالات عدة في الإعراب عن الزمان فهي في أغلب الأحوال تدل على حدث... أنجزَ وتم في زمن ماضٍ وإن صيغة (يَفْعَلُ) تتردد بين الحال والاستقبال)) (السامرائي إبراهيم : ٢٤) يتضح لنا مما سبق ذكره أن الفعل ينقسم على نوعين من حيث الدلالة والزمن وهو ماضٍ ، وحال ، واستقبال لكن رُبَّ سائلٍ يسأل أين فعل الأمر من هذه التقسيمات إذ أن فعل الأمر كان للمدارس النحوية آراء فيه فمنهم من رأى أن فعل الأمر هو فعل المضارع نفسه وهو قول نحاة البصرة يقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) عن فعل الأمر : ((وهو الذي على طريقة المضارع لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول : في (تضع) (ضَع) ... ونحوها مما أوله متحرك فإن سُكِنَ زِدَتْ لِيلاً يبتدئُ بالسكان همزة وصل فتقول في (تضرب) (اضرب) وفي (تطلق) و (تستخرج) (انطلق) و (استخرج))) (الزمخشري ، ٣٣٩) نستنتج من هذه الأقوال أن الفعل المضارع يشترك مع فعل الأمر في أنهما يدلان على الاستقبال إلا أن المضارع يتصف بصفة أخرى زيادة على دلالاته على المستقبل وهي دلالاته على الحال وهذه الصفة أو الميزة لا توجد في فعل الأمر فالمستقبل كما هو معلوم لم يقع بعد ولم يأت عليه زمان حتى لحظة التكلم ولم يخرج من العدمية إلى الوجود . أما الحال فيكون في حالة خطاب المتكلم ومن الممكن أن يحول إلى الأمر بطريقة ميسرة وهي دخول السين وسوف عليه فيحول في دلالاته من الحال إلى المستقبل . (الزجاجة ، ١٩٧٩ : ٨٦ - ٨٧) .

المطلب الثالث الأدلة والبراهين التي تدل على معنى الاستقبال في الفعل المضارع

- ويرى الزجاجة في تعريف الاستقبال أو المستقبل بأنه مالم يقع بعد ولم يأت عليه زمان بل يكون زمن الكلام عنه قبل زمان حدوثه (الزجاجة ، ١٩٧٩ : ٨٦ - ٨٧) وهناك ثمة قرائن وأدلة تدل وتثبت أن الفعل المضارع يدل على الاستقبال منها :-
- ١- إذا اقترن الفعل المضارع بظرف يفيد المستقبل ك (إذا) وما شابهها نحو أزورك إذا تزورني (ابن مالك : ٢٤ / ١) .
 - ٢- إذا كان الفعل المضارع دالاً على طلب وهو ما يُسمى بالنهي إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى والدعاء إذا كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى (الاستراباذي : ٢٨ / ٤) .
 - ٣- يُعرف الاستقبال في الفعل المضارع عن طريق دخول أداة ترجٍ عليه نحو لعلمي أنجح إذا اجتهدتُ .
 - ٤- دخول حروف التنفيس وهي السين وسوف عليه .
 - ٥- اقتران الفعل المضارع بأداة نصب وهي (أن ، لن ، كي ، لام التعليل ، لام الجحود) (ابن مالك : ٢٤ / ١) .
 - ٦- اقترانه بأدوات الجزم سواءً الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً وهي (لم ، لما ، لام التعليل وغيرها) التي تجزم فعلين وهي (من ، ما ، مهما ، إنما) وغيرها ماعداً الأداة (لو) (شرح التسهيل : ١ / ٢٥) وأضاف ابن مالك دخول (لام الابتداء) يُعطي للفعل المضارع الدلالة على الاستقبال كقولك : لأزورن زيداً فالفعل المضارع (أزورن) اقترن بلام الابتداء ، وأحياناً أخرى عند دخول (ليس ، ما) على الفعل المضارع يُضفيان عليه معنى الاستقبال كما في قول حسان :

وما مثله فيهم ولا كان قبل
وليس يكون الدهر ما دام يدبل

(ابن ثابت ٣١٩) وغيرها كثيراً من القرائن والأدلة التي تُوجي إلى معنى الاستقبال في الفعل المضارع (ابن مالك : ٢٢ - ٢٤) .

المبحث الثاني خلاف النحاة في إعراب الفعل المضارع

قُسِمَ هذا المبحث على ثلاثة مطالب سنتناول في المطلب الأول إعراب الفعل المضارع وخلاف النحاة في إعرابه وعلامات إعرابه وفي المطلب الثاني بناء الفعل المضارع وعلامات بنائه وجوباً وجوازاً وحالات امتناعه عن التوكيد وفي المطلب الثالث أحكام التوكيد بنوني التوكيد .

يُعرف النحويين الإعراب بأنه : ((تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظاً أو تقديرًا)) (ابن عصفور ، ١٩٩٨ : ١ / ٣٢) وفي ضوء هذا التعريف يُعرف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) الإعراب بأن له معنيين أولهما لغوي والثاني اصطلاحى أو ما يُسمى الصناعات حسب رأي ابن هشام وما يُعنيها من هذين التعريفين هو التعريف الاصطلاحي إذ أنه آثار ظاهرة أو مقدرة بسبب العامل وتكون هذه الآثار في نهاية الاسم المعرب والفعل المضارع المعرب. (ابن هشام ، ٢٠٠١ : ١ / ٢٢) أما مسألة إعراب الأفعال لمضارعة فقد اختلف النحويون في هذه المسألة فذهب بعضهم إلى أنها أُعربت لأنها تدخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة (أبو البركات : ١ / ٢٣٤) واختلفوا في مسائل أخرى من مسائل إعراب الفعل المضارع ومنها مسألة عامل الرفع وبعض عوامل النصب والجزم فيه وسنذكر مقتطفات منها في الورقات القادمة من هذه الدراسة أن شاء الله فقد ذهب كثيرًا من النحويين البصريين ومنهم سيبويه أن الفعل المضارع يرتفع إذا وقع موقع الاسم ومما يؤكد ذلك قوله: ((اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم مرفوع أو موضع اسم مبني على مبتدأ أو اسم مرفوع غير مبتدأ و لا مبني على مبتدأ أو موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها)) (سيبويه ، ١٩٩٧ : ٣ / ٩) يتبين لنا من قول سيبويه والبصريين أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو عامل لفظي لا معنوي (أبو البركات ، ١٩٩٩ : ٥٠). ومنها يكون الفعل المضارع مرفوعًا لقيامه مقام الاسم (أبو البركات ١ / ٤٣٧) وللكوفيين في هذه المسألة آراء كثيرة منها ما نُقلَ عن أغلب نحويهم إن سبب رفع الفعل المضارع هو تجرده من عوامل النصب ، والجزم فلم يسبقه شيء من تلك العوامل فرفع (ابن الناطم : ٤٧٣) وروي عن الكسائي أن الفعل المضارع مرفوعًا بالحروف الزائدة التي تدخل عليه وهي ما تُسمى بحروف (أنيت) إذ أن الفعل المضارع قبل دخول أحد هذه الحروف عليه كان مبنياً وبدخول أي حرف من هذه الحروف يصبح مرفوعًا فيتحول من البناء إلى الإعراب (ابن يعيش ، ١٢ / ٧) ويرى البصريون في إثبات ما ذهبوا إليه أنّما أن الفعل المضارع يكون مرفوعاً لأنه يقوم مقام الاسم لعدة وجوه منها :-

- ١- إن وقوعه موقع الاسم بسبب عامل معنوي ولهذا السبب أشبه المبتدأ والمبتدأ واجب الرفع ويُقاس عليه كل ما أشبهه.
- ٢- الوجه الثاني أن الفعل المضارع بوقوعه موقع الاسم قد وقع في أقوى أحواله فكان لزاماً أن يأخذ أقوى حالات الإعراب وهو الإعراب ولهذا السبب أصبح مرفوعاً لأنه لحلوله محل الاسم. (أبو البركات : ١ / ٤٣٧ - ٤٣٩) وبين النحويون الكوفيون سبب رأيهم وإثبات قولهم قالوا : ((إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه أدوات النصب وهي (أن ، ولن ، وكى ، وإن وما أشبه ذلك وأدوات الجزم وهي (لم ، لما ، لام الأمر ، ولا في النهي وإن في الشرط وما أشبه ذلك، فإن دخلت عليه أحد هذه الحروف التي تعمل النصب نُصب نحو: أريد أن تقوم ، ولن تقوم ، وإن أكرمك ، وكى تفعل ، وإذا دخلته أداة جزم من الأدوات الأنفة اذكر عَمِلت فيه الجزم نحو لم يقم محمدٌ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق زيدٌ وإذا لم تدخله هذه الأدوات دخله الرفع فبدخلوها عليه يُنصب ويُجزم وبسقوطها عنه يُرفع (أبو البركات : ١ / ٤٣٧ - ٤٣٩) أما حركات الإعراب فتقسم على أربع أنواع وهي علامات الرفع وعلامات النصب وعلامات الجر أما الرفع فله أربع علامات هي الضمة ، والواو ، والألف ، والنون. (ابن عصفور ، ١٩٩٨ : ١ / ٤٧ - ٥٠) وأشار ابن عصفور إلى مسألة مهمة وهي مسألة اختصاص كل علامة من هذه العلامات بالأسماء أو تلك التي تختص بالأفعال إذ أن قسماً من هذه العلامات ينماز بكونه مختصاً بالأسماء ومنها ما يختص بالأفعال ومنها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال فتارة تكون علامة للأفعال وتارة أخرى على الأسماء كما أشار إلى ذلك بقوله: ((اعلم أن هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك به الأفعال والأسماء فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو جاءني رجلان ، وغلامان والواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مالٍ ، وهنوها في جمع المذكر السالم نحو جاءني الزيدون ، والعمران)) (ابن عصفور ، ١٩٩٨ : ٤٧) ويشترك الفعل المضارع مع الاسم في كونهما يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة أما العلامة الإعرابية التي تختص بها الأفعال المضارعة دون الأسماء فهي حذف النون ويختلفان بالجر والجزم فلا يجر الفعل بخلاف الاسم الذي يجر ويختلفان أيضاً في كون الفعل يجزم والاسم لا يجزم (ابن عصفور ، ١٩٩٨ ، ٤٧ - ٥٠) وزاد ابن هشام على ابن عصفور بذكر ما هو أصل في علامات الإعراب عما هو ليس بأصل من تلك العلامات فقال : ((رفع ، ونصب ، في اسم وفعل (كزيدٌ يقومُ) وإن زيداً لن يقومَ) وجر في اسم ك (يزيد) وجزم في فعل ك (لم يقم) والأصل كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء)) (ابن هشام ، ٢٠٠١ : ٢٤) ومن جملة ما خرج عن الأصل هو الاسم الذي لا ينصرف والأسماء الستة والمثنى والملحق به وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم إذ أن جمع المذكر السالم يجر بالفتحة بدل الكسرة وهو خروج عن المألوف فيما وضعه النحاة من قواعد اللغة العربية. يتضح لنا مما سبق جملة من الأمور منها أن الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال ومنها أن علامات الإعراب منها ما يكون حرفاً كما في جمع المذكر

السالم والمثني ومنها ما يكون حركة كالضمة والفتحة والكسرة في الاسم المفرد ، ومنها ما يخرج عما وضعه النحويون من قواعد فتجر بعض الاسماء بالفتحة بدل الكسرة كما مر ذكره.

المطلب الثاني بناء الفعل المضارع

بعد إن تطرقنا إلى إعراب الفعل المضارع وعرفنا أن الفعل المضارع يختلف عن بقية الأفعال في أنه تارة يكون معرباً وأخرى يكون مبنياً ونكرنا سبب إعرابه لا بد لنا في هذا المقام أن نبين أن الفعل المضارع يُبنى في حالات أخرى فيعود إلى أصله وهو البناء وكما هو معلوم أن البناء أصلاً في الأفعال ويُبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة وسنبين بشيء من التفصيل في الوريقات القادمة من هذه الدراسة نون النسوة واتصالها بالفعل المضارع وعلامات بناء الفعل المضارع معها فنون التوكيد الخفيفة تبني الفعل المضارع وتؤكدها لكنها أقل تأكيداً من نون التوكيد الثقيلة فالثقيلة أشد وأقوى تأكيداً من الثقيلة وهو ما ذكره سيبويه (سيبويه ١٧٩ : ٣ / ٥٠٩) ويكاد يتفق النحويون بعد سيبويه على أن نون التوكيد سواء الخفيفة منا أو الثقيلة هما للتوكيد ومن هؤلاء النحاة ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إذ قال في باب النونين : ((وهما خفيفة وثقيلة والثقيلة أشد تأكيداً من الخفيفة والفعل قبلهما مبني على الفتح (ابن جني ، ١٩٨٨ : ١٢٣) ثم ذكر ابن جني أن أكثر ما تدخل فيه نوني التوكيد هو القسم نحو قولك : والله لأقومنَّ ، وتالله لأذهبنَّ ومنه قوله تعالى : ﴿لَا لِيْنُ لَّهٖ لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق : الآية ٥) فهو مثال على نون التوكيد ودخلها في القسم والأمثلة على ذلك من القرآن الكريم كثيرة يطول ذكرها (ابن جني ، ١٩٨٨ : ١٢٣) وزاد ابن يعيش على ما جاء به سيبويه وابن جني أنه علل سبب بيان قوة توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة عنه بالنون الخفيفة فقال : ((المشددة أبلغ في التأكيد من المخففة لأن تكرار النون بمنزلة تكرار التأكيد)) (ابن يعيش ، ٩ / ٣٧).

المطلب الثالث أحكام التوكيد بنوني التوكيد

مما لا شك فيه ومعلوم لدى الجميع أن تأكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد لا يخلو من ثلاث حالات وهي أن الفعل المضارع يؤكد بهذين النونين إما وجوباً أو جوازاً أو يمتنع عن التوكيد (المبرد ، ٢ / ٢٣٢) ففي الحالة الأولى هناك ثمة شروط يجب توافرها في الفعل المضارع حتى يتم توكيده بالنون الخفيفة أو الثقيلة وجوباً وهي أن يكون الفعل مثبتاً غير منفي دالاً على المستقبل واقع في موقع جواباً لقسم ولا يفصل بينهما بفواصل ومنه قوله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ (الأنبياء : ٥٧) فالفعل المضارع في هذه الآية القرآنية الكريمة مؤكداً بنون التوكيد وجوباً لتوافر الشروط التي ذكرها النحاة في وجوب توكيد الفعل المضارع بالنون (ابن يعيش ، ٤ / ١٨٥). أما توكيد المضارع بالنون جوازاً فقد ذكر الأستاذ مصطفى الغلاييني لذلك التوكيد أربع حالات هي :

١- إذا وقع الفعل المضارع بعد طلب أو إحدى أدواته وهي لام الأمر أو لا الناهية الجازمة والاستفهام والترجي والعرض والتحضيض نحو قولك : اجتهدن ولا تكسلن .

٢- إذا وقع الفعل المضارع شرطاً بعد أداة شرط مقترنة ب (ما) الزائدة .

٣- إذا كان منفياً ب واقع جواباً لقسم نحو قوله تعالى : ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال : ٢٥) .

٤- إذا كان الفعل المضارع مسبوقاً ب (ما) الزائدة على أن تكون غير مسبوقه بأداة شرط نحو قولك : (بعين ما أرينك) . ويمتنع تأكيد الفعل المضارع في الحالات الآتية :

١- إذا لم يكن مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب وأدوات النفي والجواب و(ما) الزائدة.

٢- إذا كان الفعل المضارع جواباً لقسم ومنفي حينئذٍ يمتنع توكيده بالنون نحو قولك : والله لا أنقض عهدي .

٣- إذا دل الفعل المضارع على الحال نحو والله ليتذهب الآن .

٤- إذا كان الفعل المضارع مفصلاً عن لام جواب القسم بفواصل نحو قوله تعالى : ﴿وَلَيْنَ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَّهِ تَحْشَرُونَ﴾ (آل عمران : ١٥٨) فإذا ما تحققت هذه الشروط الأربعة امتنع توكيده بالنون ولا يجوز التوكيد بها (الغلاييني ، ١٩٩٣ : ٨٩ - ٩٣) .

المبحث الثالث

المطلب الأول أحكام اتصال الفعل المضارع بالنون الساكنة

وهي ضمير متصل يلحق بآخر الفعل المضارع وحركتها الفتح ويُبنى الفعل المضارع معها على السكون عند اتصالها به وهو في الأصل معرب وعند اتصالها به يتحول إلى البناء فيكون مبنياً معها على السكون كقولك : الهنداتُ يضربن (ابن عقيل ، ١٩٩٨ : ١ / ٣٩) وزوي عن الجم

الغير من النحويين أنها اسم وثقل عن المازني (ت ٢٤٦هـ) أنها حرف وهو قول نادر وضعيف (ابن هشام ، ١٩٩٢ : ٤ / ٢٨٤) . وبين السيوطي أسباب بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة منها حمل الفعل المضارع على الفعل الماضي لأنهما متشابهان في أن السكون أصلاً فيهما وكذا أن النون من خصائص الأفعال وليس من خصائص الأسماء فكان الفعل أقرب وأشبه بالأفعال من الأسماء إذ أن الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء فلما جاز اتصال النون به أصبح مبنياً ومن تلك الأسباب أن النون جزءاً من الفعل وهي فاعل (السيوطي ، ١٩٧٥ : ١ / ٧٣) ومن الآراء اللافتة للنظر ما روي عن بعض النحويين أن الفعل المضارع المتصل بنون الإناث معرباً بحركات مقدرة منع من ظهورها ما عرّض فيه من الشبه بالفعل الماضي (همع الهوامع ، ١٩٧٥ : ١ / ٧٣) . وهي خلاف ما ذهب إليه النحويون من أن الفعل المضارع المتصل بهذه النون يكون مبنياً على السكون وسبب إعراب الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث أنه إذا كان العامل في الفعل المضارع حُذِفَ نصاً أو جُزِمَ لا يجوز حذف النون منه لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث لأنها تدل على الإعراب فلا يصح حذفها من الفعل في هذه الحالة (همع الهوامع ، ١٩٧٥ : ٢٥) . وقد حمل بعض النحاة المضارع على الماضي عند اتصاله بنون النسوة لأنهما متشابهان في البناء على السكون وإن السكون أصل فيهما وهذا وجه الشبه بينهما فالأصل في الأفعال البناء والأصل في علامة البناء السكون (الصبان ، ١ / ٦١) .

المطلب الثاني نون النسوة والفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد

من المسلمات أن الفعل المضارع المتصلة به نون الإناث إذا دخلت عليه نون التوكيد لا يؤثر ذلك على نون النسوة فلا تحذف من الفعل إلا أن ذلك يسبب إلتباس بالمفرد ولأجل ذلك وجب أن يُفصل بين نون النسوة ونون التوكيد بألف زائدة كراهة توالي النون في الفعل المضارع فنقول : اضربان فتكون النون مشددة مكسورة سُبِقَتْ بألف زائدة (ابن السراج ، ٢ / ٧٢١) وقد أكد ابن جني ذلك في بيان سبب فصل الألف بين نون الإناث ونوني التوكيد فقال : ((ومن ذلك لاحقاً فصلاً بين النونات في نحو قولك : للنساء اضربن... وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهي مشددة على نون جمع المؤنث فيجتمع ثلاث نونات فكان يلزم أن يقال اضربنن فكَرِهوا اجتماعهن ففصلوا بينهما بالألف)) (ابن جني ، ٢ / ٧٢١) إن ما أشار إليه اللغويون والنحاة من جواز دخول الألف بين نون التوكيد ونون الإناث إنما يخص نون التوكيد الثقيلة أما نون التوكيد الخفيفة فلا يفصل بينهما وبين نون النسوة بالألف فلا يصح القول اضربان بل يجب تشديد النون وكسرها (الكتاب ، ١٩٧٩ : ٣ / ٥٢٦) أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك إذ ذهب أغلب نحاة المدرسة الكوفية بجواز الفصل بين نون النسوة ونون التوكيد الخفيفة بالألف و وافقهم في ذلك من البصريين يونس بن حبيب (ت ١٨٣هـ) (الاسترأبادي ، ٣ / ١٤١٨) مما مر ذكره من خلال دراستنا للفعل المضارع يتضح لنا مجموعة من النتائج منها أن الفعل المضارع يكون معرباً في أحايين كثيرة لشبهه بالاسم ويكون مبنياً في حالتين فقط وهما عند اتصاله بنون التوكيد بنوعيهما ونون النسوة .

المصادر والمراجع

- ١- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود شركة دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- الانصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ تحقيق د جودة مبروك محمد مبروك راجعه د رمضان عبد التواب ط١ مكتبة الخانجي القاهرة د- ت.
- ٣- الايضاح في علل النحو : للزجاجي ٣٣٧هـ: تحقيق مازن المبارك دار النفائس بيروت ط٣ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤- تاج العروس: للزبيدي : تحقيق عبد العليم الطحاوي راجعه مصطفى حجازي مطبعة الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥- جامع الدروس العربية : مصطفى الغلاييني : تحقيق عبد المنعم خفاجة المكتبة العصرية صيدا بيروت ط٢٨ - ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
- ٧- ديوان حسان بن ثابت تحقيق وليد عرفان ط١ .
- ٨- سر صناعة الإعراب : لابن جني ت ٣٩٢هـ تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته بيروت.
- ٩- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: تحقيق محمد باسل عيون السود ط١ بيروت لبنان.
- ١٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٨م.
- ١١- شرح التسهيل : لابن مالك ت ٦٧٢هـ تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ط١.
- ١٢- شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الاسترأبادي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر جامعة قار يونس بنغازي ط٢.
- ١٣- شرح المفصل : عالم الكتب بيروت.

- ١٤- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور ت ٦٦٩ هـ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار إشراف إميل بديع يعقوب ط ١ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ أعتنى به محمد أبو الفضل عاشور ط ١ دار إحياء التراث العربي - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٦- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي ت ٣٦٨ هـ سورتا البقرة والأعراف أنموذجاً رسالة ماجستير الأمين بوخاري جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر كلية الآداب واللغات ٢٠١١ - ٢٠١٢ م.
- ١٧- شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٦٨ هـ: تحقيق د. رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م.
- ١٨- الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط ٣.
- الكتاب: لسيبويه: تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٢، ١٩٧٧ م.
- ١٩- الكتاب: لسيبويه ت ١٨٠ هـ تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ م.
- ٢٠- اللمع في العربية: لابن جني: تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر عمان - ١٩٨٨ م.
- ٢١- المضارعة في الدرس اللغوي: محمد يوسف عبدالله آل محسن رسالة ماجستير المملكة العربية السعودية ١٤٤٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري صيدا بيروت ١٩٩٢ م.
- ٢٣- المفصل: للزمخشري ت ٥٣٨ هـ قدم له وبوبه علي بو ملحم دار ومكتبة الهلال بيروت - لبنان ط ١، مكتبة لسان العزيز.
- ٢٤- مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق عبد السلام هارون دار الفكر للطباعة والنشر.
- ٢٥- المقنضب: للمبرد ت ٢٨٥ هـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة.
- ٢٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي ت ٩١١ هـ تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ١٩٧٥ م دار البحوث العلمية الكويت.

Sources and References

- 1- Secrets of Arabic: by Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), edited and annotated by Barakat Yousef Haboud, Dar al-Arqam Printing, Publishing and Distribution Company, Beirut - Lebanon, 1420 AH - 1999 AD.
- 2- Equity in Issues of Disagreement: by Abu al-Barakat al-Anbari, d. 577 AH, edited by Dr. Joda Mabrouk Muhammad Mabrouk, reviewed by Dr. Ramadan Abdul Tawab, 1st ed., Al-Khanji Library, Cairo, no date.
- 3- I-Idah in Reasons for Grammar: by Al-Zajjaji, 337 AH, edited by Mazen al-Mubarak, Dar al-Nafayes, Beirut, 3rd ed., 1399 AH - 1979 AD.
- 4- Taj al-Arus: by Al-Zubaidi: edited by Abdul Aleem al-Tahawi, reviewed by Mustafa Hijazi, Kuwait Press, 1404 AH - 1984 AD
- 5- Jami' Al-Durus Al-Arabiyyah: Mustafa Al-Ghalayini: Edited by Abdul-Moneim Khafajah, Al-Maktaba Al-Asriya, Saida, Beirut, 28th edition - 1414 AH 1993 AD
- 6- Hashiyat Al-Sabban on Al-Ashmouni's explanation: Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyyah, Issa Al-Babi Al-Halabi.
- 7- Diwan Hassan bin Thabit Edited by Walid Irfan, 1st edition.
- 8- Secret of the Art of Grammar: by Ibn Jinni, d. 392 AH Edited by Muhammad Hassan Ismail and Ahmad Rushdi Shahata, Beirut.
- 9- Explanation of Ibn Al-Nazim on Alfiyyah Ibn Malik: Edited by Muhammad Basil Ayoun Al-Sud, 1st edition, Beirut, Lebanon.
- 10- Explanation of Ibn Aqil on Alfiyyah Ibn Malik: Edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Turath Library, Cairo, 1998 AD.
- 11- Explanation of Al-Tashil: by Ibn Malik, d. 672 AH Edited by Abdul-Rahman Al-Sayyid and Muhammad Badawi Al-Mukhtun, 1st edition.
- 12- Explanation of Al-Radhi on Al-Kafiya: by Radhi Al-Din Al-Istarabadi, corrected and annotated by Youssef Hassan Omar, University of Qar Yunis, Benghazi, 2nd edition.
- 13- Explanation of Al-Mufasssal: Alam Al-Kutub, Beirut.

- 14- Explanation of Jumal Al-Zajjaji: by Ibn Asfour, d. 669 AH, introduced, annotated and indexed by Fawaz Al-Shaar, supervised by Emile Badi' Yaqoub, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1998 AD.
- 15- Explanation of Shudhur Al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam Al-Arab: by Ibn Hisham Al-Ansari, d. 761 AH, edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ashour, 1st edition, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - 1422 AH - 2001 AD.
- 16- Explanation of the Book of Sibawayh: by Al-Sirafi, d. 368 AH, Surat Al-Baqarah and Al-A'raf as a model, Master's thesis by Al-Amin Bukhari, Ferhat Abbas University, Setif, Algeria, Faculty of Arts and Languages, 2011-2012 AD.
- 17- Explanation of the Book of Sibawayh by Al-Sirafi: 368 AH: Edited by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Mahmoud Fahmy Hijazi, Muhammad Hashim Abdul Dayem, Egyptian General Book Authority 1986 AD.
- 18- The verb, its tense and its structures: Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd edition.
- 19- Book: By Sibawayh: Edited by Abdul Salam Haroun, Egyptian General Book Authority, 2nd edition, 1977 AD.
- 20- Book: By Sibawayh, died 180 AH, Edited by Abdul Salam Haroun, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1979 AD.
- 21- Al-Luma' fi Al-Arabiya: By Ibn Jinni: Edited by Dr. Samih Abu Mughli, Majdalawi Publishing House, Amman - 1988 AD.
- 22- The present tense in linguistic studies: Muhammad Yusuf Abdullah Al Mohsen, Master's thesis, Kingdom of Saudi Arabia 1440 AH - 1989 AD.
- 23- Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'arib: by Ibn Hisham Al-Ansari, Saida, Beirut, 1992.
- 24- Al-Mufasssal: by Al-Zamakhshari, died 538 AH, introduced and arranged by Ali Bu Malham, Dar and Library of Al-Hilal, Beirut, Lebanon, 1st edition, Lisan Al-Aziz Library.
- 25- Maqayis Al-Lugha: by Ahmad bin Faris (died 395 AH), edited by Abdul Salam Haroun, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing.
- 26- Al-Muqtabas: by Al-Mubarrad, died 285 AH, edited by Muhammad Abdul Khaliq Udaymah, Cairo.
- 27- Huma Al-Hawami' fi Sharh Jami' Al-Jawami': by Al-Suyuti, died 911 AH, edited by Abdul Salam Haroun and Abdul Aal Salem Makram, 1975, Dar Al-Buhuth Al-Ilmiyyah, Kuwait